

تعليق | سياسة صناعية من أجل التقدم

غسان ديبية

بعد عشرين عاماً على انطلاق مرحلة إعادة الاعمار، كان من المتفرض أن يأتي يوم الصناعة اللبنانية في زمن تزدهر فيه الصناعة، كحصّة في الاقتصاد ومحرك اساسي للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف ومكان اساسي للتشاك بين التقدم التعليمي والاقتصاد. إلا أن الواقع اليوم هو عكس ذلك تماماً، فالصناعة في تراجع كبير وبتزايد تمركز الموارد الاقتصادية في القطاعات التجارية والخدمات ذات الانتاجية المنخفضة، ما جعل الاقتصاد اللبناني راکداً لا ينتج الوظائف الضرورية لأبنائه ويؤدي إلى تزايد الهجرة وانخفاض الدخل المنتج محلياً وبالتالي تراجع مستوى معيشة اللبنانيين. أمام هذا الواقع يسأل الكثيرون، وبينهم الصناعيون، ماذا حصل؟ ولماذا؟ لا سيما أن الأزمة تأتي بعد كل هذه السنوات من الوعود البراقة حول الاعمار ودور لبنان الاقتصادي في المنطقة وإزدهاره المفترض. ففي هذه اللحظة الحاسمة في التطور الاقتصادي اللبناني يجب على الجميع التفكير بشكل عميق ونهائي حول العمل المطلوب، ليس فقط على صعيد تطبيق إجراءات لتشجيع الصناعة ومواءمة التعليم وسوق العمل واصلاح بيئة الاعمال وخفض كلفة الطاقة إلخ... فخفض كلفة الطاقة في الولايات المتحدة مثلاً، الذي نتج اخيراً عن

الخرق التكنولوجي – الاقتصادي في مجال انتاج الغاز الطبيعي والنفط من التشكيلات الصخرية، ادى الى استعادة بعض مؤسساتها الصناعية التي فقدتها نتيجة سياسات ريفان الليبرالية ونتيجة بحث الرأسمال عن الربح خارج الولايات المتحدة وفي كازينو اسواق المال منذ ثمانينات القرن الماضي.

المهم هو تحديد ما يريده اللبنانيون. هل يريدون الاستمرار في ترك قوى السوق (المتفاعلة مع سياسات مالية ونقدية خاطئة ومع واقع اقتصاد إقليمي ريعي) تحدد مسار الاقتصاد اللبناني في المستقبل؟ ما يعني استمرار الحالة الاقتصادية على ما عليها الان. أم أنهم يريدون أن يتخذوا قراراً استراتيجياً مفصلياً في تحويل لبنان إلى بلد صناعي متقدم؟ وهذا القرار يأتي في ظل الأكتشافات النفطية المحتملة التي تهدد بتحويل لبنان إلى دولة ريعية خالصة تلعب الصناعة فيه دوراً هامشياً.

يتطلب الخيار الثاني أن تتدخل الدولة بشكل فعال عبر سياسة صناعية شبيهة بتلك التي اعتمدت في الدول التي حولت اقتصاداتها المتخلفة إلى اقتصادات صناعية ككوريا الجنوبية، فقد بينت الدراسات إن التنمية الصناعية بحاجة إلى تدخل الدولة لفرض تغييرات بنيوية وديناميكية في تشكّل القطاعات الاقتصادية، وذلك عبر احداث صدمات إيجابية تؤدي إلى حلقات حميدة بين النمو الصناعي والانتاجية وتكسر حالات الركود في شكل توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات المنخفضة الانتاجية كالذي يحصل في لبنان الان. طبعاً المهمة ليست سهلة، فالاقتصاد اللبناني يزرع تحت ارث ثقيل من التفكير الاقتصادي الخاطئ الذي بدأ مع نظريات ميشال شيحا حول الخصوصية اللبنانية وأصل الثروة الشبيهة بالنظريات الاقتصادية لما قبل آدم سميث. هذا التفكير أعيد تجديده بعد نهاية الحرب الاهلية متخذاً شكل النيوليبرالية التي سيطرت عليه آنذاك. وكما يعلم الكثيرون فقد كان لهذا التفكير الاقتصادي والسياسات المنبثقة عنه التأثير الأكبر على مسار الاقتصاد اللبناني بعد الحرب، اذ اصاع فرصة كبيرة في تطوير اقتصاد صناعي منتج ولم يتم استغلال الوضع الجيد نسبياً للصناعة اللبنانية (التي شهدت نمواً حتى خلال الحرب في الثمانينات نتيجة انخفاض سعر العملة). علماً ان بعض القطاعات الصناعية الأكثر نمواً في عام 1994 (الاغذية، الالبسة، الأخشاب والمفروشات، المعادن والمنتجات الكيماوية) كان شبيهاً بقطاعات النمو الصناعي في منطقة ما سمي ب«ايطاليا الثالثة»، وهي المنطقة التي أحدثت الانبعاث الاقتصادي لأيطاليا منذ ثمانينات القرن الماضي. بدلاً من ذلك تم بناء اقتصاد خدماتي – ريعي اعتمد في الفترة الاولى حتى عام 1998 على الفورة الاستهلاكية الناتجة من تثبيت سعر الصرف وعلى المشاريع الاعمارية التي لم تستكمل، ثم اعتمد على المساعدات الخارجية منذ باريس – 2 بعد ازمة 1998-2000 الركودية، ثم اعتمد على الفورة العقارية وتدفق رؤوس الأموال بعد عام 2007، وقد

أدى كل هذا إلى الوضع المأزوم حالياً في القطاع الصناعي وهجرة الشباب وعدم خلق الوظائف والركود الاقتصادي وتفاوت الدخل وأنهيار الخدمات العامة والبنى التحتية. في يوم الصناعة اللبنانية، وفي الذكرى العشرين لبدء عملية إعادة الاعمار، على اللبنانيين ان يعيدوا النظر بكل ما انتجته هذه المرحلة، وخصوصاً على مستوى الفكر الاقتصادي الذي أصبح بائداً، وعليهم ألا يندفعوا بعد اليوم بشعارات «الجنة الضرائبية» و«سوليدير» و«مستشفى الشرق الاوسط» و«الجنة العقارية» و«المبادرة الفردية» و«الخليوي نبط لبنان» والآن «نفت لبنان» وهو اخر شعار استعمل بدماغوجية وشعبوية في الاعلانات التي انتشرت على الطرقات لنشر أوهام جديدة لدى الشعب اللبناني للاعتماد على مصدر ريعي جديد لم يتم التأكد منه بعد ولا من جدواه الاقتصادية. نحن امام مفترق طرق وعلينا أن نأخذ الطريق الأكثر وعورةً نحو التقدم والازدهار وهو الطريق الذي لم نأخذه حتى الآن.

مجتمع واقتصاد

العدد ٢٠٣٠ الإثنين ١٧ حزيران ٢٠١٣

مقالات أخرى لغسان ديبية:

[ماركس ضد سينسر | دولة فاشلة لرأسمالية فاشلة](#) [1]

[ماركس ضد سينسر | النبي - العالم الذي يعود دوماً](#) [2]

[ماركس ضد سينسر | أزمة الرأسمالية اللبنانية: استغلال اللجوء](#)

[السوري](#) [3]

[ماركس ضد سينسر | الجذور الاقتصادية لأزمة الديمقراطية](#)

[الرأسمالية](#) [4]

[ماركس ضد سينسر | «عقبة» اليمين الاقتصادي وبؤس الاقتصاد](#)

[5]

Source URL (retrieved on 05/18/2017 - 13:00): <http://www.al-akhbar.com/node/185127>

:Links

<http://www.al-akhbar.com/node/276331> [1]

<http://www.al-akhbar.com/node/275565> [2]

<http://www.al-akhbar.com/node/275367> [3]

<http://www.al-akhbar.com/node/274965> [4]

<http://www.al-akhbar.com/node/274601> [5]